النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذجا).

د.ميلود عامر حاج

أستاذ محاضر أ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الجزائر العاصمة

زهيرة مزارة

أستاذة وباحثة دكتوراه في جامعة الشلف

مقدمة:

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة التحول في أدبيات الدراسات الأمنية و الفواعل المؤثرة في النظام الدولي، نتيجة لجملة التغيرات والتحديات الجديدة التي أفرزتها على جميع الأصعدة، والمؤثرة بدورها على سيادة وأدوار الدول ووظائفها التقليدية، و مع تراجع نفوذ المدرسة الواقعية ومعها مركزية الدولة برز الاهتمام بفواعل جديدة غير الدولاتية كمحركات أولى للأحداث الدولية ومن بينها المتغير الإثنيى أو العرقي لا سيما في دول إفريقيا مما جعل النزاع بين مختلف الأقليات على اختلاف أصولها وانتماءاتها ظاهرة شائعة جدا.

من ابرز المشكلات التي واجهت ولا زالت تواجه الدولة الإفريقية الحديثة على صعيد الوحدة الوطنية التنوع الإثني، فالمجتمع الإفريقي يتألف من جماعات قبلية، إذ لم تعرف البلدان الإفريقية – جنوب الصحراء الكبرى حتى بعد استقلالها في الستينيات من القرن العشرين الوحدة القومية بالمعنى المتعارف عليه في الدول الأوروبية ، فعديد من الدول في إفريقيا تضم مساحات تسكنها جماعات قبلية غير متحضرة، تتباين في حجم بناءها الاجتماعي والثقافي، ولا يزال النمط القبلي، هو النمط المهيمن في أجزاء واسعة من إفريقيا.

وقد كشفت الممارسة السياسية على صعيد أنماط الصراع وعدم الاستقرار، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – لا يزال المرء يعتمد على جماعته السلالية فهي أمنه وملاذه الاجتماعي. ولا ريب في أن أولوية الولاء للجماعة العرقية ، ومن ثم الأقاليم، وليست الدولة بإشكالها وتقسيماتها الحالية ، أي أن الولاء للإنسان الإفريقي إنما يكون للقبيلة التي ينتمي إليها ، باعتبارها تمنح للفرد هوية تميزه عن الآخرين، شأنها في ذلك شأن القومية في المجتمعات المعاصرة ، وغالبا ما تتداخل القبيلة بإقليم معين، فالأمم الزنجية كما يقول بالأنديه إنما هي قيد النشوء وغير مكونة بعد.

إشكالية البحث:

إلى أي مدى تساهم التعددية الإثنية في تعقيد الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؟

محاور الدراسة:

١/ تحديد مفهوم الإثنية.

٢/ التوترات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي:بين إشكالية الاندماج الاجتماعي وتحقيق مطالب الانفصال.

٣/ الصراع في موريتانيا وتداعياته على الأمن الإقليمي.

٤/ بناء الاستراتيجيات الوطنية لاحتواء النزاعات الإثنية وتحقيق الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

المحور الأول: تحديد مفهوم الإثنية .

يعد المفهوم الإثنية ethnicity من أكثر المفاهيم إثارة للجدل وعدم الاتفاق على مضامينها ودلالاتها فهي ظاهرة معقدة وقابلة للتغير لارتباطها بالكيانات السياسية، الاجتماعية، الثقافية حديثة التكوين، فهي جزء من الصراعات بين تيارات مختلفة التي تمثل حالة الاستقرار النسبي للكيان الذي تنتمي إليه. لذلك نجد هذه الظاهرة قوية في بعض البلدان ولاسيما في دول عالم الجنوب الذي عانى من الاستعمار في مراحل تاريخية سابقة ،سنحاول في هذا المحور عرض مختلف التعريفات لمصطلح الإثنية.

تعريف الإثنية :

يعود لفظ الجماعة الاثنية Ethnic Group في جذوره إلى اليونانيين فكلمة اتنوس تعني عندهم الشعوب التي لم تصل إلى درجة مقبولة من التحضر والتمدن ، أما في التقليد الكنسي فإن هذا اللفظ كان يطلق على غير المسيحيين .

يعد مصطلح الإثنية قديم النشأة إلى أنه لم يظهر بصورته الحالية إلا حديثا ويعتبر كارل دوياش من الأوائل الذين استخدموا هذا المصطلح في صورته الجديدة، في كتاباته التي نشرت عام ١٩٥٣ وخصص لدارسة الظاهرة الإثنية بشكل غير مباشر باستخدام مصطلحات أخرى كالقومية والتنوع القومي ، والاختلافات القومية.

وقد وردت الإثنية في قاموس المورد بمعنى اثني أو عرقي وتشير في الشأن الموسوعة البريطانية encyclopedia britannice إلى أن الجماعة الإثنية هي جماعة اجتماعية أو فئة مستبعدة من السكان في المجتمع الأكبر ، تجمعها روابط مشتركة من عرق ولغة وثقافة، أما في موسوعة الأمريكية فقد ورد ذكر الجماعة الإثنية بخصائص معينة مثل العرق ، القومية ، الدين أو اللغة أو المولد أو الدولة القومية.

ويلاحظ أن المصطلح الإثنية ورد في أغلب الكتابات العربية بمعنى العرقية ، يجد بعض الباحثين صعوبة التفريق بين الجماعة الإثنية والجماعة العرقية، إذ يستخدم هذين المصطلحين في الغالب كمترادفين، ولذلك فإنه من المفيد التمييز بينهما وتوضيح الآثار السلبية الناجمة عن التعدد الإثني وعدم التجانس بين الجماعات التي تتكون منها الدولة، فأعضاء الجماعة العرقية يرتبطون مع بعضهم البعض في الأساس بروابط بيولوجية تميزهم عن غيرهم، ولكن في ذات الوقت يشتركون مع غيرهم من أعضاء الجماعات الأخرى المجاورة في روابط الدين واللغة والعادات والتقاليد.

✓ ما مقصود بالإثنية:

يرى بعض الباحثين أن الإثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين.(١)

وقد يجمع أعضاء الجماعة الإثنية لغة واحدة ودين واحد وأعراف متميزة وشعور التوحد، والانفراد كجماعة متميزة من الناحية التقليدية، شيء ضروري وهام لهذه الجماعات. ويرى بعض الباحثين أن الإثنية هي عملية تشكيل وصياغة هوية الجماعة والتي يمكن تفسيرها بلغة القرابة ، ولها جذور عميقة في التاريخ وترتبط بالسلطة السياسية.(٢)

أما الإثنية المسيسة politicizedethnicity و يقصد بها أنها شكل من أشكال التعبئة السياسية وراء مطالب يتبعها السلوك السياسي من جانب أبناء الجماعة سعيا منهم لفرض الاستجابة لمطالبهم على النظم الحاكمة، هذه الإثنية تأخذ عددا من أشكال تتراوح بين تقديم المطالب عبر النظم.(٣)

تعد التعددية الإثنية من أبرز أشكال الانقسام في معظم المجتمعات البشرية، وتميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بزيادة عدد حوادث العنف والصراع حول الهوية الإثنية الأمر الذي يجعل هذه الظاهرة تتجاوز جزء من مخلفات الماضي وإنما تشمل قوة فاعلة في الحياة السياسية في عالم اليوم.

ويختلف الباحثون حول أهمية الروابط الأساسية للجماعة الإثنية ، فيركز فريق على اللغة والدين ويضيف فريق أخر رابط الأرض والوعي بالأصل المشترك ، ويضيف الفريق الثالث خصائص التكوين النفسي ، وذلك ترتبط الجماعة الإثنية بالانتماء المشترك ، والعضوية الإجبارية لأعضائها ، والتفرد الثقافي والجهوي، وتتميز الروابط الإثنية بالخصائص التالية:(٤)

أ-أنها وراثية وليست مكتسبة ، فهي تعبر عن مصير الفرد وحتمية بحكم الميلاد، و تعتمد هذه الرابطة على عوامل بيولوجية لتكريس استمرارها وبقائها.

ب-يرتبط أفراد الجماعة الإثنية ويشتركون مع بعضهم البعض في جملة من القيم والمعتقدات.

ت-وجود اختلافات واضحة داخل الجماعات الإثنية ترتبط بمتغيرات نابعة من خارج الجماعة وأخرى من داخل أعضائها تؤدي في نهاية الأمر إلى وجود تباينات داخل الجماعات الإثنية الواحدة.

ج-تتلائم مع المواقف والسياسيات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه ولاءات فرعية متعددة.

وبإيجاز فإنه يمكن القول، أن مفهوم الإثنية يشير إلى هوية تستند إلى :

١-ممارسات ثقافية معينة تتضمن جملة من الرموز، والمعتقدات تشكل جوهر الجماعة الإثنية .

٢-الاعتماد في الأصل والتاريخ والماضي المشترك، متفق عليه بين أعضاء الجماعة الإثنية.
٣-شعور بالانتماء إلى جماعة تمكن أعضاءها اكتساب هوية اجتماعية خاصة وتأكيدها في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين من خارج الجماعة.

وتأخذ علاقات التفاعل بين أفراد المجتمع الذي يتسم بالتعدد الإثني أحد الأشكال الآتية:(٥)

١-التنافس، وهو شكل أولى لعلاقات التفاعل بين الأفراد دون أن يصل إلى حد الصراع على الموارد، ويسمح هذا الشكل بوجود علاقات اقتصادية تتجه نحو الصراع والتكييف والاستيعاب.
٢-الصراع ، ينشأ من شعور الأفراد والجماعات بأهمية هويتها الإثنية الخاصة ، ويتجه النظام السياسي في هذه الحالة إلى تعزيز وتقوية الأقليات والجماعات الإثنية الصغيرة، ويقترن ذلك بتعبئة الاختلافات في المجتمع .
٣-التكييف، وهي محاولة الأفراد الإبقاء على علاقات التعاون في شكل التنافس فيما بينهم وبين جماعتهم الإثنية المختلفة أي محاولة تنظيم العلاقات التي يواجهونها في حالتي التنافس والصراع.
٤-الإستيعاب، وهي عملية يقترب من خلالها الأفراد من بعضهم البعض يحل الأخر محل الذات، ويشترك الأفراد في المسائل التي كانت تفرقهم في الماضي وتسود حالة قبول الأخر رغم الاختلافات المتعددة والإثنية بذلك تختلف عن العرقية التي تقوم على العاصب السلالي أو العرقي المشترك فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات.(٦)

كما هناك خلط بين مفاهيم الإثنية من جانب ، ومفاهيم العرق والعرقية من جانب أخر، وهو ما وجد له صدى في البيئة الإفريقية شديدة التنوع الإثني، حيث يتم استخدام هذه المفاهيم كمترادفات ، ولقد كان هذا الخلط منذ نشأة مفهوم الإثنية ، إلاأن بعض الباحثين يستخدمون مفهوم القبيلة والقبلية عند تعامله مع الواقع الإثني الإفريقي بما يحمل دلالة على أن الغرب يضع الأسود حتى الآن في مرتبة دنيا وأكثر تخلفا، لكن يمكن القول ،إن مفهوم العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة ، في حين تحتل الهوية والعلاقات الثقافية جوهر العلاقات داخل الجماعة الإثنية.

تتسم القارة الإفريقية بقدر عال من التنوع والاختلاف الإثني كأحدأبعاد التنوع الإفريقي الذي يغلب على كافة المجالات والسمات في القارة، وهو ما جعل العديد من دول المنطقة تشهد اتساعا في الصراعات التي يمكن أن تتعلق بمطالب جماعة إثنية بعينها نظرا للأبعاد التي تتعلق بتحديد هويتها ، حتى وان كانت هذه المطالب تقتصر على القيم المعنوية ، ولا تصل لمطالب ذات قيم مادية ،وهذا ما يفسر انتشار المظاهر التي تتعلق بأزمة الاندماج الوطني في العديد من

المجتمعات الإفريقية ، حيث نرى تعدد الولاءات في العديد من الدول الإفريقية نتج عنها فجوة بين النخب الحاكمة وبين الشعوب من جهة و الصراعات التي تتعلق بالهوية إذ حاولت الجماعات دمج هويتها الإثنية مع الهوية العامة الوطنية ، ويحدث العكس عندما تتجه هذه الجماعات لتمييز ذاتها وفرض سيطرتها داخل مجتمع بعينه.(٧)

ومما سبق يتضح ، أن ما يميز الجماعة الإثنية عن غيرها من الجماعات الاجتماعية هو وجود تقاليد ثقافية مشتركة ، ذات شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر، تضفى على أعضائها ، خصائص ثقافية تميزهم عن غيرهم ،من الجماعات الأخرى.

المحور الثاني: التوترات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي:بين إشكاليةالاندماج الاجتماعي وتحقيق مطالب الانفصال.

لفهم مشكلات دول الساحل الإفريقي يتوجب علينا طرح قضية التعدد الإثني في المنطقة وما ترتب عنها من النزاعات الداخلية والخارجية، نظرا لكون الدولة الواحدة تضم العديد من الجماعات ذات التنوع اللغوي والديني والعرقي والقبلي ، فضلا عن الجماعات الوافدة إليها، دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية ولنظام الحاكم ، ففي ظل وجود جماعات إثنية داخل الدولة الواحدة ، بثقافاتها السياسة وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض و تصارع بين الانتماءات القبلية وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة ، التي تعترف بالولاء للوطن ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسة السلطة السياسية ،فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات في دولة ما. فهذه الجماعات المهمشة تلجأ عادة إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافها أو الاستجابة لمطالبها من قبل النخب الحاكمة ، الأمر الذي يفجر حربا أهلية، ويخلق حالة اللاستقرار السياسي والأمني في الدولة.

فتصاعد حدة النزاعات بين الجماعات الاثنية المهمشة و بين النخبة الحاكمة أصبح يشكل خطر على الوحدة الوطنية و مصالحها العليا و على الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة.(٨)كذلك يعرقل عملية بناء الدولة و مسار التنمية لهذه الدول الهشة .

إن تفشي ظاهرة النزاعات الاثنية في منطقة الصحراء الكبرى هو نتيجة الموروث التاريخي للاستعمار، كونه رسم حدود مصطنعة لهذه الدول بموجب مؤتمر برلين ، دون مراعاة امتدادات كياناتها العرقية والقبلية ، فالحدود الإقليمية لدول المنطقة نادرا ما تتطابق مع الحدود العرقية واللغوية وغيرها."(٩)

وعلى الرغم من أن معظم دساتير دول منطقة الساحل الإفريقي تنص على مبادئ الديمقراطية إلا أن إنه واقعيا وجدت القبائل المهمشة من قبل النخب الحاكمة أن لها أحقية في تولي مقاليد الحكم كونها استفادت من الاستعمار وتعتبر نفسها في حالة القوة ، ومن أجل دراسة وتحليل النزاعات الإثنية في المنطقة وأثرها على الوحدة الوطنية وما يترتب عنها من انتشار الفوضى حالة اللامن في المنطقة لابد من توضيح الأتي:

أن دراسة ميدانية حول الحياة القبلية في إفريقيا التي قام بها لبورت نرفو C.Tardits توصل من خلالها أن الإفريقي يزداد إحساسه القبلي بدلا من تفكك النظام القبلي، إذ أصبح الفرد الافريقي أكثر قبلية Supertribalized في المدن، فلم يخلع الإفريقي حياته القبلية وولاءه القبلي ولم يتركهما وراءه في الريف،إذ لم يتمكن النظام الجديد من تغير نمط الحياة الاجتماعية لدى العديد من سكان المنطقة.(١٠)

وهذا ما يبرر أن دول الساحل الإفريقي عبارة عن مجتمعات قديمة ، لا زال الولاء العرقي قويا داخل الإطار القومي، إذ تصاعدت خطورة مشكلة الإثنية في هذه المنطقة منذ خروج الاستعمار (أي في عقد الستينيات من القرن العشرين)، إذ يقول أحد الباحثين: أن هناك عودة القبلية أو إحياء للوعي القبلي في الدول الإفريقية الحديثة.(١١) مما يشكل خطورة على الوحدة الوطنية للدولة وذلك بتنامي النزعة الانفصالية لدى العديد من القبائل .

أولاً: دور النزاعات الإثنية في انهيار الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

من بين العوامل التي ساعدت على انتشار النزاعات الإثنية وتطورها وصولا إلى تشكيل حركات مطالبة بالانفصال عن دولة الأم هي:(١٢)

- ✓ وجود سند دولي للقبائل أو الأقليات: تتبنى دولة ما خصوصا من الدول الكبرى، مطالب هذه الفئة الاجتماعية وتساندها بغض النظر عن أهداف الدولة الكبرى، مثل مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للأقليات العرقية المطالبة بانفصال جنوب السودان عن شمال السودان وتشكيل حكومة مستقلة .
- ✓ إن تكرر نجاح الأقليات العرقية والقبيلة في تحقيق الانفصال عن دولة الأم في مناطق مختلفة من القارة الإفريقية يغذي نزعة الانفصال لدى أقليات أخرى ، فنجاح اريتريا في الانفصال عن اثيوبيا عزز نزعة أقليات جنوب السودان وكذلك مطالبة حركة الأزواد بانفصال شمال مالي عن الجنوب.

لذلك فأن معظم الحروب الداخلية القائمة في منطقة الساحل الإفريقي الغرض منها الانفصال عن الدولة أو الإستيلاء على نظام الحكم. ونشير إلى نيجريا التي شهدت حربا أهلية أمتدت بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠ بسبب محاولة إقليم بيافرا Biafra الانفصال عن نيجريا وتأسيس دولة مستقلة خاصة بقبائل اليبو ،كون إقليم بيافرا يمثل أغنى أقاليم نيجريا بما يمتلكه من ثروات

نفطية ، بالمقابل ظهرت حركات انفصالية في السنغال منذ الثمانينيات من القرن العشرين في إقليم كازامنس Casamance الجنوبي، إذ لازالت هذه الحركة قائمة إلى حد الآن، وهذا النمط الأخير من الحروب أكثرها انتشارا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتحولات التي شهدها المجتمع الدولي في التسعينيات والانتقال من التهديدات التقليدية إلى تهديدات عابرة للحدود الوطنية أثرت بشكل مباشر على منطقة الساحل الإفريقي ،حتى غدت من المناطق الوبائية للحروب المزمنة، إذ تتكررت فيها الحروب الأهلية في مراحل متعاقبة أو تطول لعقود، وتنتقل من دولة أخرى ، كانتقال الحركة الانفصالية من السودان إلى تشاد .[١٣] إذ تمكن الرئيس تشاد إدريس ديبي إتبو الذي ينتمي إلى قبيلة زغاوة من إخماد نار الفتنة بعد دخول القوات الجيش التشادي في اشتباكات مع الحركات المتمردة من القبائل العربية المدعمة من قبل السلطات السودانية في شمال وشرق البلاد بغرض الاستيلاء على مقاليد الحكم بعد الإطاحة بالحكومة التشادية.

يتضح لنا مما سبق ، أن هناك نزعة الانفصال في المنطقة تسعى إلى الانسلاخ كليا عن الدولة وتكوين كيان سياسي مستقل، بالمقابل هناك نزعة الحصول على إدارة محلية ذات صلاحيات واسعة لإدارة شؤون إقليم الأقلية بأكبر قدر من التحرر من سلطة المركز، بينما تكون المطالب دون ذلك، وهو ما يدخلنا في دائرة الحصول على الحقوق المتوازنة مع الآخرين في الدولة عينها[١٤]، إن تصاعد وتيرة النزاعات بين الإثنيات وتحالف القبائل ضد الحكومة الوطنية ناجم عن سوء استغلال وانتشار الظلم والاضطهاد ، إذ شهدت منطقة شمال مالي العديد من الهجمات ضد الجيش المالي ،وتتعلق بالتشابك العرقي والاحتكاكات القبلية في المنطقة، وتتهم السلطات المالية قبائل الفلان بارتكابها للجرائم ضد القوات الأمنية بوصفها أقلية عرقية في مالي التي عانت من التهميش والظلم ، فقبائل" البمبارا "التي تسيطر على مقاليد الحكم في البلاد منذ استقلالها عن فرنسا (بداية ستينات القرن العشرين)، إن الأحداث التي وقعت في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ في المنطقة التي تقطن فيها قبائل الفلان التي استهدفت القوات المالية الأمر الذي يشير إلى تحالف هذه القبائل مع الجهاديين (حركتي التوحيد والجهاد) ، في حين تتهم قبائل الفلان سلطات الدولة المالية بارتكابها جرائم ضد هذه الأقلية العرقية في عام ٢٠١٣. [١٥]

ثانياً: تفسير تنامي النزاعات الإثنية وانعكاسها على أمن الدولة .

من ابرز خصائص الدول الإفريقية في المجال السياسي، حالة عدم الاستقرار الدائم، والتي تتخذ شكل نزاعات محلية ، قائمة على الخلاف على الأرض، أو على الهوية القومية، أو على الدين ، فبعد أن نالت المستعمرات الإفريقية استقلالها نشأت فيها دول لم تراع فيها عوامل القوميات والإثنيات المختلفة ، بل عمدت على تقطيعها بشكل اعتباطي، وبالنظر إلى مصالح

وظروف خارجة عن إرادة الشعوب الإفريقية وتطلعاتها، وهذا ما أدى إلى نشوب حالة عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي ، والإيديولوجي والعرقي في معظم الدول الإفريقية.(١٦)

فالدولة الحديثة في منطقة الساحل الإفريقي، وتخليها عن أغلب وظائفها باستثناء الوظيفة القهرية، وربما دللت عبارة دانيال بل Daniel Bell على أن الدولة المعاصرة أصبحت مضطرة إلى التخلي عن مهامها التقليدية لتتفرغ لعالم متشابك تدير عبره علاقاتها الدولية المعقدة ، ولكنها اكتشفت أنها عاجزة عن التكيف مع التعقيدات التي أفرزتها العولمة .وأمام عجز الدولة عن التكيف مع التغيرات واستجابة لمطالب الشعب مع بداية التسعينيات ، ظهرت حركات احتجاجية محاولة تغيير النظام السياسي إلى نظام تراه الأقلية أكثر عدالة ونيل حكم ذاتي أو الاندفاع نحو الانفصال وتكوين دولة مستقلة.(١٧)

وينتج هذا الصراع عن التناقض النابع من الأنظمة ذاتها، وقد يكون سبب هذا الصراع محاولات فرض الرؤى والوجهات الثقافية على المجموعات المؤسساتية الأوسع ،وتكون عمليات الصراع والحركات الاحتجاجية سمات متأصلة في المجتمعات البشرية، وتؤثر في أبعاد التغير الاجتماعي التنظيمية والرمزية وهي عمليات تقود إلى تطور مؤسساتي في جهاز الدولة وأدائها ،فالممارسات لا تنهي الصراع داخل الدولة وإنما تعمل على تأجيله مما يؤدي إلى دوامة من الصراعات الإثنية أو السياسية، تتخللها استراتيجيات لا يحلها إلا مدخل الصلح الاجتماعي والإصلاح السياسي.(١٨)

إن تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية التي تشهدها المنطقة خلال العقد المنصرم أسهمت بدورها في تأكيد نبوءات روبرت جاكسون ومن يسيرون على دربه في إطار ما يسمى بالنزعة التشاؤمية(١٩)، كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال وحتى ليبريا حروبا وصراعات، ولا شك أن هذه الصراعات تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار المؤسسات ، فضلا عن ، شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات، إن الفوضى القائمة في إفريقيا هي نتاج لزيادة الصراعات الملتهبة في غرب إفريقيا، فقد وصفت إفريقيا بأنها: تطرح نموذجا للفوضى العارمة. وعلى صعيد آخر فإن بعض الدول الإفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة مثل تشاد والسودان، وهناك بعض الدول الإفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة مثل مالي.(٢٠)

كما تشهد منطقة الساحل الإفريقي فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول و عدم فعاليتها في تحقيق التنمية ، فالانهيار الاقتصادي و انتشار الفقر والبطالة في المجتمع تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي ، إذ يرى كلا من إبراهيم البدوي ونيكولاس سامباني أن كثرة الحروب الأهلية في إفريقيا ليس مردها التباينات القبلية واللغوية البالغة، ولكن مردها الفقر الفاحش، والاعتماد الكلي على الموارد الأولية على وجه خاص، و الإخفاق في المؤسسات السياسية.(٢١)

ومن ناحية أخرى فإن التفاوت الاجتماعي –الاقتصادي الحاد بين الطبقات والشرائح المختلفة في دول منطقة الساحل الإفريقي يسهم هو الأخر في تعميق حدة عدم التلاحم الوطني بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة وذلك بسبب تباين الأنماط المعيشية والسلوكية والقيمية بين الفئات الاجتماعية .

وهذا ما أكده فيرنفال j.sFurnivall بقوله: يزداد الوضع سوءا داخل الجماعة الوطنية إذا ما اقترن الانقسام الإثني بالتمايز الاجتماعي أو الطبقي، لأن ذلك سوف يؤدي إلى اهتمام كل جماعة إثنية بمطالبها الخاصة ، توصل فيرنفال من خلال دراسته الميدانية أن التعددية الإثنية ستنعكس سلبا على استقرار ووحدة الجماعة الوطنية ككل ، وذلك باقتران التعدد الإثني بالوضع الاجتماعي .(٢٢)

فالمشكل الذي تعاني منه معظم دول الساحل الإفريقي يكمن في مدى تحقيق الانسجام ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها الدولة الحديثة، ، فكل طائفة أو أقلية أو قبيلة تحاول فرض لغتها وثقافتها على بقية الجماعات الإثنية الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى نشوب نزاعات حادة بين الشرائح الاجتماعية ، و هذا ما نلمسه بوضوح بينجريا من خلال الصراع ما بين المجموعات الإثنية الثلاث الهوسا فولاني في الشمال والايبو في الشرق، واليوروبا في الجنوب.وبالمقابل نجد أن النخب السياسية تسعى لخلق الأزمات الداخلية بانتهاج سياسات عشوائية مثلا قام الرئيس الأسبق لتشاد تومبالباي بانتهاج سياسة مركزية صرفة تجاه الأقاليم المختلفة، وهي سياسة أسهمت في حدوث حركات تمرد وعصيان مما عرض وحدة الدولة إلى التفكك وعدم الاستقرار نتيجة لانتشار النزاعات الإثنو– إقليمية.(٢٣)

المحور الثالث: الصراع في موريتانيا وتداعياته على الأمن الإقليمي .

لمعالجة مشكلة الوحدة الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي في بعدها الإثني والثقافي والسياسي يتطلب أولا دراسة العروق والسلالات من أجل الإحاطة بطبيعة المشكلات السياسية التي تنجم عن تنوع عرقي أواثني سنقتصر على دراسة التنوع الإثني في موريتانيا وتداعياتها على استقرار الدول المجاورة ،مما يتوجب علينا الدراسة:

- ✓ **أولا:الموقع الجغرافي لموريتانيا**

تقع موريتانيا في الركن الغربي من الوطن العربي، أي شمال غرب إفريقيا فهي بهذا الموقع تعد همزة وصل بين إفريقيا الشمالية العربية و أفريقيا الغربية السودانية وتبلغ مساحتها 1.030700كلم2 ، بين دائرتي عرض 27.20 درجة و 14.45 درجة شمالاً وخطي طول 5 درجة و 17 درجة غربا.(٢٤)

يحد موريتانيا من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال الصحراء الغربية ومن شمال الشرقي الجزائر والشرق مالي، كما تحدها السنغال من جهة الجنوب حيث يفصل بينهما نيل غانه الذي يسمى حاليا نهر السنغال.

وتمتد موريتانيا بين خطي عرض ١٠-٢٧,٥ شمال خط الاستواء ، لهذا فالأمطار فيها قليلة رغم وقوعها على ساحل المحيط الأطلسي، تتساقط الأمطار بصفة غير منتظمة، شديدة الحر في الصيف، ففي الجنوب تتساقط الأمطار في فصل الصيف عكس الشمال التي تشهد سقوط الأمطار في فصل الشتاء ، لذلك تعد منطقة الشتاء أكثر ازدهارا من المنطقة الشمالية.[٢٥]

موقع موريتانيا الجغرافي في القارة الإفريقية و الوطن العربي.

[٢٦] محمد عبد الرحيم بن حمادي، التنمية البشرية في موريتانيا من منظور جغرافي، مصدر سبق ذكره.

✓ ثانيا: التركيبة الاجتماعية لموريتانيا

إن المجتمع الموريتاني كغيره من دول المنطقة هو عبارة عن خليط من الأجناس يمكن تقسيمه إلى مجموعتين، الأول العرب أو ما يسمى في موريتانيا "بالمور" أو "البيضان"، وهي تشكل غالبية السكّان، تتميّز بوحدة ثقافيّة أساسها اللّغة العربية الحسّانية و الدين الإسلامي، ثانيا فئة الزنجية على الرغم من قلة عدد الأقلية الزنجية في موريتانيا وصغر نسبتها المؤوية إلى أنها

ليست متجانسة في ما بينها أي أن انتمائها العرقي الواحد ، إلا أنها تتوزع على خمس مجموعات إثنية فرعية كل لها لغتها تقاليدها على النحو الأتي:[٢٧]

أ-التكارير او الهالفورين: لها امتداد اثني في الدول المجاورة لا سيما في السنغال تصل نسبتهم هناك ١١% من السكان ونسبة عالية من التكارير هي الوافدين على موريتانيا من دولتي السنغال ومالي واستطاعوا الحصول على الجنسية الموريتانية.

ب-الفولبي أو الفولاني: ويشكلون ٥% من سكان موريتانيا ولها امتداد اثني في السينغال يمارسون الرعي.[٢٨]

ج- السراكول أو الماركا: ويؤلفون نحو ٤ %من سكان موريتانيا ، ولهم امتدا د في السينعال وفي منطقة حدود مالي .

د-الولوف : نسبتهم ضئيلة بحيث يشكلون ٠,٥% من سكان موريتانيا يمارسون النشاط الزراعي.

هـ- البمبارا: وهي مجموعة تنتشر بشكل أساسي في دولة مالي، ولكن جزءا منها يسكن في موريتانيا ، إذ لا تتجاوز نسبة ٠,٥ %،إذ جعلت منها جماعة مهمشة وليس لها أي تأثير على الحياة السياسة للدولة.

يتوزع سكان السود على ضفة نهر السنغال (نيل غانة) الشمالية ،ونلاحظ أن نسبة الزيادة المطردة في عدد الموريتانيين السود هي أكثر من نسبة تزايد السكان البيض التي تقدر ب ٧٠%، لأما عدد السود تقدر ب ٢٥ ٪ .[٢٩]

✓ **ثالثا:الخلفية التاريخية للنزاع بين الزنوج والعرب في موريتانيا.**

إن بوادر الصراع بين الأقلية الزنجية في موريتانيا والعرب ترجع إلى عام ١٩٥٩ قبل نيلها للاستقلال ، عندما انعقد المؤتمر الوطني الموريتاني تبلور خلاله اقتراح اسم البلاد بعد الاستقلال اسم الجمهورية العربية الموريتانية ، ولكن بعض المتطرفين من التكارير رفضوا ذلك ، نظرا لخصوصية التركيبة الاجتماعية لموريتانيا أعلنوا اسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية .[٣٠]

منذ استقلال موريتانيا عام ١٩٦٠ و تولي المختار ولد داداه مقاليد الحكم لعبت سياسة الهوية والاختلافات العرقية دوراً في تغذية الصراع بين الدولة والمجتمع في موريتانيا. بعد اقتراح الحكومة في منتصف الستنيات من القرن العشرين بتعميم اللغة العربية في جميع المؤسسات العمومية للدولة لاعتبار أن اللغة الرسمية للدولة الموريتانية هي اللغة العربية، وشهد مسار "التعريب" بالرفض من قبل الزنوج خاصة الناطقين باللهجة البولارية و اللولوف و السونوكي، الذين أطلقوا على النظام ولد داداه ب "دكتاتورية البيضان"، نظراً لاعتقادهم أنه استثمر اللغة العربية لحسابات سياسية على حساب الانتماء الإفريقي، فإقصاء هذه الفئات الزنجية من الحياة السياسية ولد شعور حقد ورغبة في الانفصال عن الدولة الأم والانضمام إلى السنغال.[٣١]

ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين حدث تغيير في موازين القوى الاجتماعية والسياسية في موريتانيا وهذا ما أكدته الدراسات الإحصائية على تراجع ديموغرافي للفئة الغالبة سياسيا (البيضان) لحساب الفئات الزنجية، التي بدأت تتكاثر بأنساق أسرع حتى صارت خصوبتها تفوق خصوبة مجتمع البيضان، هذا العامل الجديد قد يعيد ترتيب الحياة السياسية الموريتانية إذا ما تواصل هذا النسق التصاعدي للأقليات غير العربية من الزنوج و الولوف.[٣٢]الأمر الذي زاد من مخاوف الحكومة الموريتانية من تنامي هذا الشعور لدى الزنوج و الفئات غير العربية، مما دفع الحكومة إلى عدم اعتماد التصنيف الإثني للدولة في إحصاءات ١٩٧٦-١٩٧٧ الذي يبرز حجم كل إثنية و خصوبتها و الاكتفاء فقط بدراسة عامة و شاملة لكل السكان و إيجاد مبررات لتراجع الإثنية الحسانية و تنامي باقي الإثنيات الزنجية، فقد انتهجت الحكومة الموريتانية سياسة الغموض فيما يتعلق بإصدار الإحصائيات الاثنية تخوفا من استيلاء الزنوج على أغلب المقاعد البرلمانية.

وقد وصل النزاع بين البيضان والزنوج في نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبالتحديد سنة ١٩٨٧ إلى محاولة الانقلاب العسكري التي قادتها عناصر تنتمي للفئات غير العربية من الزنوج ضد الرئيس البيضاني، مما يوحي بمدى إحساس هذه الفئات بوزنها الديموغرافي و تطلعها إلى السلطة. [٣٣]

✓ **رابعا: امتداد الأزمة الموريتانية إلى الدول الإقليمية (السنغال)**

الأزمة العرقية في موريتانيا لم تقتصر على الأمن الداخلي للدولة فقط وإنما كان لها إمتدادات إلى الدول الإقليمية ، ويتمثل أساسا بدولة السنغال التي تقع جغرافيا جنوبي موريتانيا، وقد اتضح لنا من خلال ما تقدم أن بعض الجماعات الزنجية الموريتانية لها امتداد بشري واضح داخل الدولة السنغالية وهي الجماعة الأكثر سيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية في السنغال، إذ ترى هذه الجماعة أن السنغال لم تقدم أي نوع من أنواع الدعم للحركات الزنجية الانفصالية في موريتانيا الأمر الذي وتر العلاقة بين الدولتين.[٣٤]

إن جذور الأزمة الحالية تعود إلى الدور الذي قامت به الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تسيطر في آن واحد على كل من موريتانيا والسينغال ، وتمكنت السياسة الاستعمارية من تقوية النزاعات الإثنية ، التي بدأت بشكل واضح بعد استقلال البلدين ولا سيما في عام ١٩٦٦.

كان للقوى الخارجية (فرنسا) دورا كبيرا في تعقيد الأزمة الموريتانية لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، لاسيما في منطقة زويراتذات الثقافة الفرنسية مما يسهل عليها عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، و يأتي الدور الفرنسي في تقديم بعض التسهيلات للحركات الزنجية لا سيما استضافة بعض عناصرها على الأراضي الفرنسية ، وتقديم تسهيلات إعلامية لتوضيح مواقف تلك الحركات اتجاه حكومتها .[٣٥]

ونتيجة التصعيد في الأزمة دخلت موريتانيا والسنغال في مواجهة، نذكر منها حادثة عام ١٩٧٣ عندما عبرت مجموعة من الرعاة الموريتانية نهر السنغال إلى الضفة الأخرى بحثا عن المراعي، أدى إلى توتر الموقف بين الطرفين وصولا إلى إطلاق النار ، وأكثر حالات المواجهة بين الطرفين ما حدث عام ١٩٨٩،إذ تم تصعيد الخلافات بين الدولتين بسبب حركة الرعاة عبر الحدود الوطنية للدولتين، بدأ النزاع بين رعاة موريتانيين ومزارعين سنغاليين على حقوق الرعي في وادي نهر السنغال، الذي يرسم الحدود بين البلدين، بمقتل مئات من الأشخاص وموجات مدمّرة من الأعمال الانتقامية، وعمليات مصادرة واسعة النطاق. تم طرد حوالى ١٠٠ ألف مواطن موريتاني من السنغال و٨٥ ألف مواطن سنغالي من موريتانيا. كما تم طرد ٤٠ ألفاً من الموريتانيين الأفارقة من البلاد بذريعة أنهم سنغاليون. وحصل البيظان الناطقون باللغة العربية على أراضي الزنوج. أعقب ذلك تهجير أعداد كبيرة من مواطني البلدين إلى اتجاه آخر(نيجريا ، الجزائر).[٣٦]

نظراً لتعقيد الأزمة الإثنية بين البلدين، بادرت موريتانيا باعتذار رسمي للمواطنين المطرودين من قبل الرئيس الموريتاني الأسبق سيدي ولد الشيخ عبد الله ، بهدف احتواء الأزمة القائمة بين شرائح المجتمع وحلها بآليات سلمية ، كما شهدت مرحلة حكم الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز عودة آلاف اللاجئين إلى موطنهم الأصلي موريتانيا لاسيما في المناطق المطلة على النهر السنغالي داخل موريتانيا غير أن الأزمة تصاعدت مع ظهور حركة " لا تلمس جنسيتي" ، تم تأسيسها من قبل الزنوج الشباب كرد على الإحصاء السكاني الجديد الذي تفرضه السلطات الموريتانية ، محتجة على ما تعده " تهميشا وإقصاءا متعمدا للزنوج الموريتانيين في مقابل تجنيس بيض غير موريتانيين قادمين من الصحراء، أصبحت التعبئة الجماعية أكثر تنظيماً في الجزء الموريتاني من وادي نهر السنغال، إذ يناضل الموريتانيون الأفارقة من أجل العدالة والمساواة ، بعد ان شهدت السنوات الأخيرة توترات عرقية قائمة على عدم الثقة والشكّ المتبادل بين الموريتانيين الزنوج و البيضان ، ومن بين أحداث الشغب والعنف نذكر على سبيل المثال أحداث جامعة نواكشوط حيث دخل الطلاب العرب والزنوج في صراعات قوية سقط على إثرها عددا من الجرحى، كما سقط جرحى آخرون في مواجهات بين الأمن الموريتاني والشباب الزنوج الموريتانيين.[٣٧]

فأغلب الحركات والأنشطة الزنجية تطالب بالهوية الإفريقية للزنجية الموريتانية و أخرى متعلقة بتقسيم الثروة والسلطة وإعادة طرح المطالب العرقية والشرائحية المتعلقة بـ : [٣٨]

١- محاكمة المسؤولين عن تشريد الزنوج الموريتانيين خلال السنوات الماضية بما فيهم الرئيسان السابقان معاوية ولد سيدي أحمد الطايع والعقيد اعل ولد محمد فال.

٢- دعم الخصوصيات الثقافية للزنوج الموريتانيين على مستوى تدريس اللهجات الوطنية والاحتفاء بالتاريخ والتراث الزنجي.

٣- تقاسم الثروة والسلطة وإنهاء "الاحتكار " الأقلية البيضاء للمال والسلطة، وفق أدبيات الزنوج الموريتاني.

استطاع الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز احتواء هذه التوتّرات الاجتماعية وذلك بإدخال بعض الإصلاحات على المنظومة السياسية والاجتماعية بهدف دمج الأقليات في النظام ، فأنشأ ولد عبد العزيز الوكالة الوطنية لمحاربة آثار مخلفات الاسترقاق ومكافحة الفقر ٢٠١٣، وأنشأ لجنة وزارية للإشراف على تنسيق وتنفيذ خارطة الطريق لمكافحة الآثار المتبقية للرق والتي اعتمدتها الحكومة بالتنسيق مع الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، كما أصدرت الحكومة قوانين جديدة تجرّم الرق، و منح المنظمات غير الحكومية المعترف بها أيضاً الحق في الدفاع عن ضحايا الرق.[٣٩]

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الموريتانية لتحقيق الاندماج الاجتماعي و الوحدة الوطنية ، إلاأنها لم تتمكن من احتواء التمرد الزنجي ضد النظام السياسي ، وهذا راجع إلى فشل الحكومة في دمج الشريحة الزنجية في المؤسسات الرسمية للدولة بما فيما المؤسسة العسكرية ، فضلا عن ، عدم استجابة النظام الحاكم لمطالب هذه الفئة الاجتماعية و المتمثلة في تحقيق المساواة بين مختلق الشرائح الاجتماعية ،والحفاظ على الخصوصية الثقافية الزنجية.

أن الأزمة العرقية في موريتانيا أصبحت في الآونة الأخيرة كما يرى بعض الباحثين إنها أكثر تعقيدا نظرا لزيادة الخطابات العنصرية في المنطقة الذي ولد كراهية بين الشرائح الموريتانيين.[٤٠]

المحور الرابع: بناء الاستراتيجيات الوطنية لاحتواء النزاعات الإثنية وتحقيق الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي

كثيرا من دول هذه المنطقة لم تتمكن منذ استقلالها إلى حد الآن تحقيق وحدتها الوطنية واستقرارها السياسي والأمني، فكيف يمكن لهذه الدول أن تتدرج إلى مستويات أعلى لتوحيد السياسات الثقافية بين شعوب المنطقة ذات التنوع العرقي والإثني واللغوي والديني، لذلك يتوجب على دول الساحل الإفريقي الاهتمام بالجوانب التالية:

١-البعد الثقافي: يشغل البعد الثقافي أهمية بالغة في تحديد هوية أية جماعة وطنية، إزاء غيرها من الجماعات الوطنية الأخرى، وتأتي هذه الأهمية من تداخل هذا البعد مع البعد الإثني، إلى درجة يصعب فيها التمييز عن بعضهما البعض، وكذلك بحكم أن لأية جماعة إثنية ثقافتها الخاصة وهو البعد المهم من أبعاد الوحدة الوطنية .

فالسياسات الثقافية ترمي إلى تجنب الصراعات العرقية التي تشمل تنفيذ الاستراتيجيات لترسيخ القيم الثقافية الدينية، التعليم، اللغة، بما يحقق الوحدة الوطنية واستقرار دول المنطقة من خلال دعم التقارب في الرؤى و التفاهم والتسامح بين الجامعات العرقية المختلفة وخلق شعور مشترك بالهوية الوطنية التي تتجاوز الانتماءات الضيقة.(٤١)

٢-البعد السياسي :هو البعد الذي يحدد مستقبل النظام السياسي، فمعظم دول المنطقة تعاني من عجز اشتراك مختلف الفئات الاجتماعية في النشاط السياسي وهو ما يطلق عليه أسم "الاستبعاد" و يعد من صور الظلم الاجتماعي، أي حرمان الأفراد من الفرص التي ينبغي أن تكون متاحة للجميع للمشاركة في الحياة السياسية.(٤٢)

ولتعزيز الهوية الوطنية وفض النزاعات الإثنية لابد من خلق الوعي السياسي لدى الفئات الاجتماعية وإغلاق ملف الحراك الشعبي المطالب بالانفصال وإقامة الحكم الذاتي في منطقة الساحل الإفريقي ، وذلك من خلال:

-تفعيل الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة وتبني سياسات هادفة لترسيخ القيم الديمقراطية ، وتحقيق التنمية من أجل حماية الوحدة الوطنية.

- غرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتتعزز فيه هوية المواطنة والولاء للدولة بحيث تتقدم هوية الوطن على الولاءات الأخرى سواء كانت حزبية أو قبلية أو مناطقية.

- سن القوانين والتشريعات لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام ، و تنظيم جلسات استماع علنية من قبل ممثلين الشعب في المناطق الجغرافية المختلفة ، لذلك يقتضي بذل الجهود المتعلقة ببناء السلام .و هذا من شأنه أن يجعلهم أكثر إلماما ومعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع الاثني على الصعيدين الوطني والإقليمي ، وهذا ان حصل يدل على أن دور الممثلين المنتخبين يمتد لتعزيز التسامح والمصالحة من خلال اعتماد القوانين التي تركز على المساواة بين مختلف الشرائح الاجتماعية .(٤٣)

الخاتمة:

تعد النزاعات الإثنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي نزاعا اثنيا متعدد الأبعاد التي تتنوع بين البعد الوطني والإقليمي ،ومن المعروف أن تنوع وتعدد فواعل النزاع يزيد من حدة الأزمة ويصعب أمرها ، مما يتطلب السعي لحلها بطرق واليات سلمية بما يرضي الأطراف المتنازعة.

إن التعدد الإثني في موريتانيا شكل عاملا أساسيا من عوامل الجدل السياسي غير المحسوم على الساحة السياسية الوطنية، لما له من تأثيرات متعددة الأوجه على الاستقرار الأمني في البلاد بما يتضمن ذلك وحدتها واندماجها الوطني، بالرغم من أن موريتانيا تصنف ضمن الدول الهشة ، إلا أن هذه الأخيرة تبذل جهود من أجل بناء دولة ديمقراطية ومواجهة التهديدات الأمنية عابر للقومية من خلال وضع البرامج التنموية لاسيما في المناطق المهمشة ، ودمج مختلف الشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية، إلا أن هذه المبادرة تفتقر للممارسة ، إذ نجد معظم الخطابات الرسمية والمشاريع التنموية التي تهدف لاحتواء النزاعات القائمة بين الفئات الزنجية والبيضان لم تتجسد واقعا ، مما يتوجب على الحكومة الموريتانية إعادة النظر في سياستها وبناء استراتيجيات أكثر فعالة لتجاوز الأزمة الإثنية التي باتت تشكل خطر على أمن الدولة وعلى مستقبل النظام السياسي الموريتاني.

ولضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي يتوجب على الدول المعنية والدول المجاورة ولاسيما(الجزائر، المغرب) تكثيف جهود التعاون في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الأمنية . وبالبحث عن الحلول السلمية لمعالجة ظاهرة التمرد التي انتشرت في معظم دول الساحل وتحديدا بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي، إذ يتوجب على هذه الدول مراعاة خصوصية التركيبة الاجتماعية وإقامة حوار بناء مع الحركات المتمردة من أجل الوصول الى حلول سلمية يمكن من خلالها تحقيق العدالة وإشراك جميع الشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية . وبدون ذلك تبقى هذه الدول تعاني من عدم أستقرار سياسي وأمني ، لذلك فمستقبلها مرهون بضمان تحقيق المشاركة السياسية في السلطة وادارة الحكم لضمان تحقيق العدالة .

الهوامش:

[1]– اشرف محمد محمد عبيد، قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني –دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض منذ ١٩٩٩، مصر: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٦، ص٩٨.

[2]– احمد الزروق محمد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا، مصر: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥، ص ٣٥.

[3]– احمد أمل محمد إمام، الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا دراسة مقارنة، مصر: المكتب العربي للمعارف ، ٢٠١٣، ص١٩.

[4] – احمد الزروق محمد الرشيد ، مرجع سبق ذكره، ص٣٨ .

[5] – نفس المرجع، ص ٣٩.

[6]– اشرف محمد محمد عبيد، مرجع سبق ذكره ، ص٩٩.

[7]– باسم رزق عدلي مرزوق، الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الافريقي دراسة مقارنة . مصر: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥، ص١٨٥ – ١٨٦.

[8]– عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ ،٢٠٠٠، ص٢٠٧.

[9]– حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط.ط١، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٥، ص٥١.

[10] – محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٠، ص١٩٨.

[11] – نفس المرجع ، ص٢٠٠.

[12]– وليد عبد الحي ، "نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي" ، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٤، ص١٠٩.

[13]– آدم بمبا،"النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي"، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، ع٢٤٣، ٢٠١٠، ص١٤.

[14] – وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص.١١.

[15]– محمد محمود ولد أبو المعالي، "شمال مالي :بؤرة للتوتر العرقي–القبلي في لبوسسياسي" ، تقارير . مركز الجزيرة للدراسات ، ١٩ يناير ٢٠١٥، ص٥.

[16]– يوسف روكز، إفريقيا السوداء سياسة وحضارة. ط١، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص٦٣.

[17] – وليد عبد الحي ، مرجع سبق ذكره، ص١١٢–١١٦.

[18]– باقر سليمان النجار،" الدولة العربية : بين الإخفاقات البناء وتعطل الاندماج"، في : جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي.مرجع سيق ذكره، ص٥٤.

[19]– هربرت أ. شيللر ، تر: عبد السلام رضوان، المتلاعبون بالعقول .الكويت:عالم المعرفة، ١٩٩٩، ص٢١.

[20]– حمدي عبد الرحمن حسن،" الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"،قراءات افريقية،ع١، أكتوبر ٢٠٠٤،ص ٤٤.

[٢١]– آدم بمبا،مرجع سبق ذكره ، ص ٢١.

[٢٢]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

[٢٣]– المرجع نفسه، ص٧٤.

[٢٤]– محمد عبد الرحيم بن حمادي، "التنمية البشرية في موريتانيا من منظور جغرافي"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، ينظر الرابط:
https://scholar.najah.edu/ar/publication/conference-paper/%D8%A7%D9

[٢٥]– محمد بن ناصر العبودي، إطلالة على موريتانيا.د . م ، ١٩٩٨، ص٢٥.

[٢٦]– محمد عبد الرحيم بن حمادي، مرجع سبق ذكره.

[٢٧]– عماد الميغري،"المسألة الإثنية و الدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة و السلوك الإنجابي للأقليات"، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ينظر الرابط:
http://insaniyat.revues.org/3569

[٢٨]– المرجع نفسه.

[٢٩]– محمد بن ناصر العبودي ، مرجع سبق ذكره، ص٢٢

[٣٠]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص١٩١

[٣١]– موريتانيا نشأة الدولة، ينظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/historicalevent/2005/1/10

[٣٢]– عماد المغري، "المسألة الإثنية و الدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة و السلوك الإنجابي للأقليات"، ينظر الرابط:
https://insaniyat.revues.org/3569?lang=fr

[٣٣]–محمود صالح الكروي ، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا : الصراع على السلطة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد ٣١ صيف ٢٠١١ ، ص ١٢٦ .

[٣٤]–الشيخ بكاي ، موريتانيا – السنغال: صراع على النهر يتحول سريعا الى مواجهة عنصرية"، ينظر لرابط:
https://mauri-news.net/article11459.html

[٣٥]– عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٦–٢٠٠.

[٣٦]– أنور بو خرص،" الاستقرار الحرج في موريتانيا والتيّار الإسلامي الخفيّ (دراسة)"، ينظر لرابط:
http://mourassiloun.com/?q=node/8528

[٣٧] – محمد سالم ،" المطالب الفئوية في موريتانيا .. مستقبل غامض لأزمة متفاقمة"، ينظر لرابط:
http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/03/25l

[٣٨]– نفس المرجع.

[٣٩] – محمد فال الشيخ ،"رد على رد بشأن الرق في موريتانيا " ، ينظر رابط:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/15

[٤٠] – انوار بوخرص، مرجع سبق ذكره.

[٤١] – حمدي عبد الرحمن حسن،مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

[٤٢] – عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

[٤٣] – مولوجيتا جيبرهيوت جيتاشو زيروا،" الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا "، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم ، جامعة أديس أبابا ، ٥ فبراير ٢٠١٣، ص١٧.